PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**6-May-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**250,000**
TITLE :	**Varying Results of Falling Oil Prices in Producing Countries**
PAGE:	**15**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

بلدان الخليج تدرس تنويع اقتصاداتها وخفض الدعم الحكومي

نتائج متفاوتة لتراجع أسعار النفط لدى الدول المنتجة

□ لندن، الكويت – «الحياة»

■ تُعتبر أسعار النفط اليوم، إذا تم استثناء الأزمة المالية العالمية، في أدنى مستوياتها منذ عقد، أي أقل بنسبة ٥٠ في المئة من الذروة التي وصلت إليها العام الماضي حين بلغت ١١٥ دولاراً، وفقاً لتقرير أسبوعي صادر عن «شركة أسيا للاستثمار».

وأضاف التقرير أن الدول المصدِّرة للنفط تواجه فترات صعبة، لكن مستوى هذه الصعوبات يتباين في ما بينها في شكل كبير، كما تختلف كلفة إنتاج برميل النفط بدرجة كبيرة بين الدول، إذ يكمن السبب الرئيس وراء الاختلاف في طريقة استخراج النفط.

وترى مؤسسة «مورغان ستانلي» أن أسعار النفط يجب أن تكون فوق ٦٥ دولاراً للبرميل، بالنسبة الى شركات النفط الصخري في أميركا الشمالية، كي يكون إنتاجه مربحاً. واستخراج النفط من الرمال، وهي طريقة شائعة في كندا ومنطقة القطب الشمالي، يعدّ أكثر كلفةً أيضاً، حيث يصل متوسط كلفة البرميل إلى ٧٠ و٧٥ دولاراً. أما متوسط كلفة برميل النفط البري في دول الخليج، فيبلغ ٢٧ دولاراً فقط.

ورأى الخبير الاقتصادي في «أسيا للاستثمار» كميل العقاد، أن النمو في بلدان الشرق الأوسط المصدّرة للنفط، على رغم مرور سنوات من عدم نجاح خطط تنويع الاقتصاد بعيداً من قطاع الطاقة، لا يزال مرتبطاً بقوة بأسعار هذه السلعة، حيث تشكّل صادرات النفط المصدر الرئيس للإيرادات التي تُترجم إلى برامج دعم ومشاريع بنية تحتية.

وأضاف العقاد أن فترة الضعف الحالية خفّضت أسعار النفط إلى مستويات أقل من أسعار نقطة التعادل المالية في معظم هذه الدول، وهو المستوى المطلوب لتحقيق فوائض مالية. ولفت التقرير إلى أن تلك العتبة تتباين أيضاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن غير المستغرب أن تكون أقل أسعار نقطة التعادل المالية موجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. ونظراً إلى أن كثيراً من هذه البلدان كدّس احتياطات مالية كبيرة أيضاً، يترتّب على ذلك استعداد الدول نسبياً للتكيّف مع ضعف الأسعار.

وأشار الى أن الكويت هي البلد الوحيد في المنطقة القادر على تحقيق فوائض مالية ضمن نطاق أسعار النفط حالياً، إذ تبلغ نقطة التعادل المالية للكويت ٥٠ دولاراً في ٢٠١٥، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

أما الاقتصادات القطرية والإماراتية، فتبدو أكثر تنوعاً من الكويت، لكن إنفاقها المالي الأعلى جعل هذه البلدان تحدّد سعر نقطة التعادل المالية في موازنتها عند نحو ٧٠ دولاراً للبرميل.

وتابع العقاد: «إضافة إلى ذلك، يبلغ سعر التعادل المالي في السعودية نحو ٨٥ دولاراً للبرميل. وعلى رغم أن المملكة تنتج ثلاثة أضعاف ما تنتجه الكويت من نفط، إلا أن إنفاقها الكبير على مشاريع البنية التحتية والتنويع الاقتصادي يجعل الموازنة المالية أكثر حساسية تجاه التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط أما الدول الأكثر تعرضاً لأخطار أسعار النفط في المنطقة، فهي البحرين وعُمان، إذ تصل نقطة التعادل المالية فيهما إلى نحو ١٠٠ دولار للبرميل.

أما في البحرين حيث يبلغ معدل الإنتاج اليومي ٥٠ ألف برميل، أي أقل بستين مرة من إنتاج الكويت الذي يبلغ ٣ ملايين برميل، فرأى العقاد أن برامج الدعم والرعاية تتطلّب نحو ٥٠ في المئة من مجمل الإنفاق الحكومي، بينما تحقّق لسلطنة عُمان ٧٥ في المئة من إيراداتها مما تجنيه من بيعها للنفط الذي يبلغ ٩٥٠ ألف برميل يومياً.

وبعيداً من نطاق الخليج والعراق، لفت التقرير الى أن دولاً مصدّرة للنفط في المنطقة مثل اليمن وليبيا والجزائر وإيران، ستعاني من تراجع أسعار الطاقة، على اعتبار أن نقطة التعادل المالية في موازنتها تساوي نحو ضعف الأسعار الحالية للنفط، إلى جانب أن احتياطاتها المتوافرة أقل كثيراً وقد تنجم عن ذلك زعزعة سياسية.

وأوضح أن الجانب الإيجابي لتراجع أسعار النفط في الخليج، هو أنها ستزيد الضغوط على هذه الدول من أجل تنويع اقتصاداتها بعيداً من قطاع الهيدروكربونات. وبفضل الاحتياطات المتراكمة ومستويات الدَّين المنخفضة لدول المنطقة، ستتمكن البلدان الخليجية من مواصلة الإنفاق وفق المعدل الحالي، لكن تراجع أسعار الطاقة لفترات طويلة سيزيد الضغوط لاستعجال تنفيذ خطط التنويع وطرح برامج إصلاح، بخاصة تقليص فواتير الدعم.